بيان الانتقالي.. خارطة غضب ورسالة أخيرة لكل من به صمم

هل أصبح اتفاق الرياض «قميص عثمان» وشماعة لتبرير الجرائم؟

الأمناء / خاص :

إزاء السياسات المتعنتة التي تتبعها الشرعية الإخوانية، والتي تحمل كل صور العداء الموجه ضد الجنوب، توجهت الأنظار للخيارات التي يقدم عليها المجلس الانتقالي الجنوبي، في إطار العمل على مواجهة هذا الإرهاب.

ويبدو أن الخيار التصعيدي سيكون وسيلة الضغط التي قد يمارسها المجلس الانتقالي في المرحلة المقبلة على الشرعية الإخوانية، وذلك في ظل إصرار «الأخيرة» على معاداة الجنوب واستهداف شعبه ومحاصرة مواطنيه بالأزمات والأعباء.

وصدرت عن المجلس الانتقالي ما يمكن اعتبارها جملة من الإنذارات التي ربما قد تكون الأخيرة، فيما يخص الحرب القاسية والحصار المروع المفروض على الجنوب من نواح شتى.

تحذيرات الانتقالي تضمّنت ردًا صريحًا ومباشرا على الخروقات التي ارتكبتها الشرعية الإخوانية وحرّفت من خلالها مسار اتفاق الرياض، سواء عبر الخروقات العسكرية المتواصلة أو من خلال إثارة حرب خدمات تقوم على صناعة وتعقيد الأزمات الإنسانية في الجنوب بشكل كامل.

تحمل مواقف الانتقالي في هذا الصدد رسائل مباشرة إلى المجتمع الدولي، مفادها أن القيادة الجنوبية لا يمكنها أن تلتزم الصمت حيال التهديدات الوجودية التي تتعرض لها القضية في الوقت الراهن، بالنظر إلى حجم الممارسات العدائية التي تمارسها الشرعية الإخوانية.

ويبدو أنّ الشرعية توهمت أن التعاطي الإيجابي من قِبل المجلس الانتقالي مع مسار اتفاق الرياض، والتحلي بسياسات واستراتيجيات تراعي العمل على إنجاح هذا المسار وهو من منطلق ضعف، لكن الأمر في حقيقته وواقعه كان عبارة عن تعاطٍ إيجابي تقديرًا لدور السعودية باعتبارها راعية الاتفاق كما أنّ هذا المسار يحمل أهمية كبيرة في ضبط بوصلة الحرب على المليشيات الحوثية.

تعاملت الشرعية مع سياسات الانتقالي الحكيمة، من منطلق الاستهداف، إذ عملت على تكثيف أعمالها العدائية ضد الجنوب عسكريًّا ومعيشيًّا، ضمن سلسلة اعتداءات ليس أقلها استدعاء المليشيات الحوثية للسيطرة على مواقع عديدة بالجنوب.

إزاء هذه العدائيات، كان لزامًا على المجلس الانتقالي التدخل سريعًا وذلك عبر إجراءات مرحلية، بدأت بما صدر عنه يوم أمس الأول ، إذ أصدر بيانًا حمل جملة من التحذيرات التي شكّلت واستدعت ضغطًا هائلًا على الشرعية الإخوانية.

المجلس الانتقالي قال «إنّه بعد عامين من توقيع اتفاق الرياض لا يزال الطرف الثاني (الشرعية) يواصل تعطيل استكمال تنفيذ بنود الاتفاق يعمل على إضعاف دور حكومة التوافق، وعليه نحمله مسؤولية التدهور المتسارع في الأوضاع الاقتصادية والخدمية والمعيشية على نحو كارثي يهدد حياة المواطنين ويؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية الذي تجلى في عودة الاغتيالات والتفجيرات في محافظات الجنوب».

وأضاف «الانتقالي» أنّه عبّر مرارًا وتكرارًا عن جاهزيته لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض لكن هذا الموقف قوبل بمزيد من التعنت والرفض من الطرف الاخر الذي تجلى في انحراف بوصلة الحرب باتجاه اختلاق معارك جانبية من قبل أطراف داخل الشرعية على رأسها جماعة الإخوان التي تمضي في تسليم المناطق للمليشيات الحوثية فضلًا عن استمرار الطرف الاخر بإصدار قرارات أحادية غير توافقية خلافًا لما ينص عليه الاتفاق وهو الأمر الذي زاد الأوضاع تعقيدًا وتأزيمًا على نحو يؤدي إلى إحباط كل الجهود الصادقة المبذولة من قبلنا والأشقاء والاصدقاء لاستكمال تنفيذ الاتفاق.

هذه الوقائع الحادثة على الأرض دفعت المجلس الانتقالي لأن ينفد صبره الذي بلغ مداه، ولن يطول أكثر ما لم يتم اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة ومزمنة لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض وفي مقدمة ذلك تعيين محافظين ومدراء أمن لمحافظات الجنوب، وتشكيل الوفد التفاوضي المشترك، والتوافق على إدارة جديدة للبنك المركزي وإيداع ايرادات النفط والغاز والضرائب والجمارك وغيرها في البنك المركزي بالعاصمة عدن، وإعادة تشكيل وتفعيل الهيئات الاقتصادية والرقابية (المجلس الاقتصادي الأعلى، هيئة مكافحة الفساد، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) وكذا إعادة هيكلة وزارتي الدفاع والداخلية ونقل القوات إلى جبهات التصدي للمليشيات الحوثية.

هذه البنود لم يضعها المجلس الانتقالي من صنيعة نفسه، لكنها مدرجة ضمن اتفاق الرياض، إلا أنّ الشرعية الإخوانية تواصل العبث بهذا المسار وترفض احترامه وتتعمد إفشاله من خلال سلسلة طويلة من الخروقات التي تنهش في عظام الجنوب سواء أمنيًّا أو معيشيًّا.

ولعل حرب الخدمات واحدة من الطرق التي اتبعتها الشرعية الإخوانية لتأزيم الوضع المعيشي في الجنوب بشكل ربما يكون غير مسبوق، من خلال محاولة تجويع الشعب وفرض حصار مدقع وشامل عليه.

وفي مواجهة ذلك، أكّد المجلس الانتقالي أنه لن يقبل أن تكون مشاركته في حكومة المناصفة أداة لتركيع وتجويع الشعب الجنوبي وإذلاله وفرض العقاب الجماعي عليه، وسيضطر إلى اتخاذ موقف من استمرار مشاركته في هذه الحكومة.

اللهجة التي اتبعها المجلس الانتقالي ربما تكون غير مسبوقة، وهي تتواءم مع طبيعة التهديدات الراهنة، والتي تتنوع بين حرب أمنية وقسوة معيشية، لم يكن بمقدور المجلس الانتقالي أن يتعاطى معها بشكل سلبي.

نذير المجاعة ونذر الانفجار..

حرب قاسية تشنها الشرعية ضد الجنوب

الأمناء / خاص :

تتجه الأوضاع المعيشية في الجنوب نحو مزيد من الانهيار المعيشي، في ظل السياسات التآمرية التي تنتهجها الشرعية الإخوانية، والتي تتضمّن العمل على تأزيم الوضع المعيشي في الجنوب بشكل كامل.

الشرعية اتخذت العديد من السياسات التي ساهمت في نهب ثروات الجنوب والسطو على موارده، في مخطط كانت معالمه شديدة الوضوح، إذا يهدف إلى إخضاع الجنوبيين وإذلالهم.

«الجوع» لن يكون ككل الأزمات التي واجهها الجنوب، حتى خطر الإرهاب نفسه، فافتقاد المواطنين القدرة على سد رمقهم يعني أنّ الأوضاع ستخرج عن السيطرة بشكل كبير، بما ينذر بإجهاض الاستقرار الذي تحقق في الجنوب بعد إنجازات جنوبية ملهمة سواء عسكريًّا أو سياسيًّا.

لن تُضار الشرعية إذا قادت الأمور المعيشية في الجنوب نحو الإنفجار الشعبي، فهي في الأساس وضعت مخططا لضرب أمنه واستقراره بشكل كامل، وذلك من أجل ضمان الاستحواذ على موارده من جانب، مع تغييب أي معالم نحو الاستقرار بما قد يساهم في حلحلة الأوضاع المعيشية بشكل أو بآخر.

إقدام الشرعية على شن هذه الحرب الغادرة القاسية على الجنوب هي بمثابة رد على تحرك شعبه وندائه من أجل استعادة دولته، فأجندة الشرعية تتجه دائما نحو ضرب تحركات الجنوبيين لتحقيق غايتهم، في وقت لا يولي فيه حزب الإصلاح أي اهتمام باستعادة أراضيه من قبضة المليشيات الحوثية.

في المقابل، تلعب القيادة الجنوبية المتمثلة في المجلس الانتقالي على أكثر من وتر لمواجهة هذه الحرب الغاشمة، وذلك بين اتخاذ إجراءات وقائية لإنقاذ الجنوبيين من بين براثن هذه الأعباء المصنوعة إخوانيًّا رغم شح الإمكانيات في الجنوب بسبب سطو الشرعية الإخوانية على الموارد.

في الوقت نفسه، يعمل المجلس الانتقالي على ممارسة الضغوط على نظام الشرعية، وذلك من خلال فضح الممارسات العدائية التي ينتهجها ضد الجنوب، وقد حدث ذلك خلال اللقاءات الدبلوماسية المكثفة التي شهدتها العاصمة عدن خلال الأيام القليلة الماضية.

ممارسة هذه الضغوط ربما تنتج حالة ضغط تُمارس على نظام الشرعية لإجباره على وقف هذه الحرب الغاشمة، ولعل هذا ما حدث بالفعل على وجه السرعة، إذ طالبت القائمة بأعمال السفير الأمريكي لدى اليمن كاثي ويستلي، الحكومة بخطوات قوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

توجيه هذا الطلب للشرعية في هذا الوقت لا يبدو أنّه يأتي من قبيل الصدفة، فمن المؤكد أن المجلس الانتقالي نجح في إيصال الرسالة بشكل كامل إلى المجتمع الدولي إزاء ما يتعرض له الجنوب من حرب تنذر بمخاطر أمنية شاملة على نطاقين محلي وإقليمي.

الجنرال الاحمر يقود مخطط اخواني لنسف ما تبقى من جيش الشرعية «تفاصيل»

الأمناء / خاص :

تشهد اروقة المنظومة العسكرية التابعة للجيش الوطني الموالي للشرعية تفكك في ظل استمرار اصدار تعيينات عسكرية محسوبة على الاخوان وتحديدا علي الجنرال علي محسن الأحمر الذي يواصل تفكيك الجيش ونسف ما تبقى منه.

خلال الساعات الماضية كشفت مصادر عسكرية، عن صدور قرار جمهوري غير معلن بتعيين اللواء يحيى صلاح، المقرب من الجنرال علي محسن الأحمر، قائداً للمنطقة العسكرية الثالثة في محافظة مأرب، في قرار حزبي اخواني يهدف لتسليم مأرب لميليشيات الحوثي الانقلابية.

الرجل المعين معروف بأنه من الأذرع العسكرية البارزة للجنرال الأحمر ، وتقلد مناصب عديدة، منها قائداً للمنطقة العسكرية الخامسة واتهم من قبل قيادات عسكرية يمنية وأخرى بقوات التحالف زلعربي بانه المتسبب بتسليم معسكرات تابعة للمنطقة العسكرية الخامسة بكامل عتادها لمليشيات الحوثي في ميدي وعبس.

كما خذل قبائل حجور أثناء انتفاضتها ضد مليشيات الحوثي، ورفض توجيهات وزارة الدفاع والتحالف العربي، عندما تقدم لواء الحجوري محور حرض، لتعزيز أبناء حجور.

وبحسب أحد مرافقي قائد اللواء الأول قوات خاصة محور حرض الحجوري، قال إن قائد المنطقة الخامسة رفض القتال ضد الحوثي في أحداث حجور بحجة أنه لم يستلم أي توجيهات من نائب رئيس الجمهورية ولا من قيادة العمليات المشتركة.

وتعليقاً على القرار، قال الصحفي خالد سلمان، إن شرعية علي محسن الأحمر، تحتفي بالمهزومين وتكرم الهزيمة، وذلك تعليقاً على تعيين اللواء يحيى صلاح.

وقال سلمان، على حسابه في «تويتر»، إن اللواء يحيى صلاح، سلّم الألوية بكامل عدتها وعتادها في المنطقة الخامسة في ميدي وعبس للحوثي، فعينه الأحمر قائدا للمنطقة الثالثة إلى جانب تعيينات أخرى محسوبة على الإصلاح لتسريع تسليم الحوثي ما تبقى من مأرب.